جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

(دور مراقب الحسابات في اكتشاف الاخطاء المحاسبية والعمل على تصحيحها داخل القوائم المالية)

تقدم به الطلبة
حسن عباس فاضل
جاسم محمد خضير

(الى مجلس قسم المحاسبة وكلية الإدارة والاقتصاد / جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في المحاسبة)

تحت اشراف :
الاستاذ المساعد الدكتور
حيدر غني وناس الكرعاوي

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ . . . نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العليُّ العظيم

سورة يوسف / من الآية ٧٦

الإهداء

□ الى كل من ندين له بالفضل منذ الطفولة والى الان...

□من علمنا حرفا، ومن علمنا قيم الحياة العليا

□عائلتنا

□معلمونا

□اساتذتي

□زملائنا

نهدي هذا الجهد المتواضع للجميع

الشكر والعرفان

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين النبي محمد (صلَى الله عليه واله وسلم)، فإنني –وقد أنهيت هذا البحث – أتوجه بالحمد والثناء الجزيل إلى الله سبحانه وتعالى، الذي وفقني إلى إنهائها، وأعانني عليه والعرفان والثناء الحمد وله الشكر اولاً وأخيراً.

ويطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان بالجميل والثناء والامتنان إلى كل من قدم وأسهم في إنجاز هذا الجهد.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى **الأستاذ المساعد الدكتور حيدر وناس الكرعاوي** المشرف على بحثي لما أبداه من مساعدة وما بذله من وقت وجهد ليخرج هذا البحث بالشكل العلمي الصحيح

كما أتقدّم بالشكر الجزيل والامتنان إلى كل زملائي وزميلاتي وتحية اعتزاز وشكر لجميع من لم يحضر اسمه ولم أذكره وكان له الفضل في انجاز هذا العمل.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الفهرس	د
المقدمة	ه
المبحث الأول : منهجية البحث	٢-١٩
المبحث الثاني : الجانب النظري	٢٠-٢٦
المبحث الثالث : الجانب التطبيقي	
المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات	٢٤-٢٥
المصادر	٢٦

جدول المختصرات

الاختصار	مضمونه باللغة الإنكليزية	مضمونه باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
APB	Auditing Practices Board	مجلس ممارسات التدقيق
GAAS	Generally Accepted Auditing Standards	معايير التدقيق المتعارف عليها
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
ISA	International Standard on Auditing	المعيار الدولي للتدقيق
SAS	Statement on Auditing Standards	بيان معايير التدقيق
SPSS	Statiststical Packages for Social Sciences	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور مراقب الحسابات في اكتشاف الاخطاء المحاسبية والعمل على تصحيحها داخل القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق الملكية) في الشركات العراقية المساهمة العامة، حيث تم الاعتماد على الاستبانة التي صممت وطورت لجمع البيانات وتحليلها لغرض تحقيق اهداف الدراسة، تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لإجراء الدراسة، وتم اختبار فرضيات بناءا على اختبارات (T – test) وتم تطبيق الاختبار على البرنامج الإحصائي (SPSS V ٢٥) .من أجل تحليل البيانات المجمعة، انتهاءاً بتقديم النتائج والتوصيات .توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : يوجد دور للمدقق الخارجي في الحد من الاخطاء المحاسبية والعمل على تصحيحها داخل القوائم المالية _(المركز المالي، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق الملكية) على الترتيب من حيث الأهمية في الشركات العراقية المساهمة .وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، قدم الباحث العديد من التوصيات أبرزها: ضرورة التزام شركات ومكاتب التدقيق العراقية بالمعايير الدولية الصادرة عن المنظمات والجمعيات المهنية بما يسهم في تحسين عمل المدقق الخارجي.

المقدمة

ان مهنة التدقيق تواجه منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات هائلة، ورغم أن الدول المتقدمة تعتبر المحرك والمصدر الرئيسي لهذه التغيرات، إلا أن الدول العربية تجد نفسها في وضع يحتم عليها ضرورة التلاؤم مع هذه التغيرات، وتتمثل التغيرات التي تشهدها مهنة تدقيق الحسابات فيما يعرف بظاهرة فجوة التوقعات التي تعبر عن مقدار التباين بين التوقعات الكلية لمستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات وبين ما يستطيع المدقق إنجازه بصورة معقولة على أساس معايير التدقيق، وكذلك مقدار التباين المهني للتدقيق من حيث الجودة ومعاييرالأداء[١].

وقد كانت عملية التدقيق في السابق تعنى بالتأكد من دقة وصحة البيانات والقو ائم المالية وإعداد الحسابات المتمثلة بالدفاتر والسجلات واكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء وعس وتزوير والتقليل من ارتكابها، ومن ثم الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القو ائم المالية في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، إلا أن وسائل وأساليب التدقيق قد تطورت في الوقت الحاضر كنتيجة للتطور الإقتصادي المتسارع الذي شهده وما زال يشهده العالم المعاصر، بهدف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المشروعات تحت التدقيق[٢].

هذا وتكمن أهمية التدقيق في إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فقد وضعت معايير التدقيق لإرشاد المدققين وتمكينهم من إبداء رأي عادل غير متحيز ومن اكتشاف مواطن الغش والخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل المنشأة، وقد تناول معيار مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالغش والخطأ في تدقيق البيانات المالية رقم (٢٤٠) التفرقة بين مصطلح الغش والخطأ حيث أن الغش يمثل أخطاء متعددة مقصودة في البيانات المالية بواسطة واحد أو أكثر من العاملين في الشركة أو غيرهم، بينما الخطأ يمل الإجراءات غير المتعمدة والناتجة عن السهو أو الجهل بالأمور المحاسبية والرقابية[٣].

---

[١] لعيسوي، دينا إبراهيم (٢٠٠٥) ، " فجوة التوقعات في بيئة المراجعة: دراسة نظرية وأدلة ميدانية من المحيط المهني في مصر"، رسالة ماجستير، مكتبة كلية التجارة، طنطا.

[٢] جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٥) " محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي- دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين"، المؤتمر العلمي الأول،

[٣] الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٧) ." اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"- معيار التدقيق الدولي رقم ٢٤٠) مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق).

المبحث الأول / منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

أن أنفصال الملكية عن الادارة و السعي الدائم من قبل الادارة لتحقيق مصالحها الشخصية من خلال دورها الرئيسي في رسم و توجيه ستراتيجية الشركة ، و كذلك اللجوء لأستعمال طرق محاسبية مبتكرة و الاستفادة من المرونة في تطبيقها تشكل عوامل رئيسية في التأثير في قيمة الشركة و موقفها التنافسي في الاسواق المالية ، كما أن عدم فهم و تطبيق حوكمة الشركات بشكل سليم والذي يعد ضعف التدقيق الداخلي أهم سماته يؤدي الى أنعدام وجود أجراءات يمكن اللجوء أليها للحد من تصرفات الادارة التي تؤدي الى خلق تأثير سلبي في قيمة الشركة مما يؤثر بشكل مباشر على ثروة المالكين (المتمثلين بحملة الاسهم (Stockholdersو الاخرين من أصحاب المصلحة . Stakeholders

ثانياً : اهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الاهمية التي تحظى بها مراقب الحسابات في الوقت الحاضر و أهمية التدقيق الخارجي كونه أحد الأسس التي ترتكز عليها الرقابة من منطلق الفصل بين الادارة و الملكية

ثالثاً : اهداف البحث :

يهدف البحث إلى بيان مدى دور واستكشاف الاخطاء لمراقب الحسابات واثره على القرارات المالية .

رابعاً: فرضية البحث

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية: " أن أستقلالية و كفاءة التدقيق الخارجي تؤدي الى تدعيم التطبيق السليم لرقابة الامر الذي يؤدي الى زيادة قيمة الشركات و تدعيم موقفها التنافسي في أسواق الاوراق المالية "

خامساً: حدود البحث

يتحدد البحث بدراسة مايلي:

١- الحدود الزمانية : الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٣م

٢- الحدود المكانية : اثر مراقب الحسابات في التقارير المالية في العراق

سادساً : اساليب جمع البيانات والمعلومات

تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة في جانبين:

١- الجانب النظري: وفيه تم الاعتماد على ما توفر للباحث من كتب ودوريات وبحوث والرسائل والأطاريح الجامعية عربية وانكليزية، فضلاً عن ذلك آخر الاصدارات والمقالات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) والمتعلقة بموضوع الدراسة.

٢- الجانب العملي: وفيه اعتمد الباحث على التقارير السنوية والكشوفات التحليلية لعينة الدراسة.

سابعاً : مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع وعينة الدراسة في عينة المحاسبيين والمدققين ، وتغطي فترة البحث سنة (٢٠١٨-٢٠٢٣)

بعد جمع البيانات من مصادرها ، تم تحليلها من خلال توظيف الاساليب الاحصائية المناسبة وأسلوب الوصف الاحصائي الاستدلالي التحليلي المتمثل بالوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري إضافة إلى اختبار طبيعة البيانات ومتغيرات الدراسة ، وكذلك اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة الحالية من خلال معامل الارتباط البسيط كما تم اختبار علاقة الأثر بين مؤشرات المتغير المستقل على مؤشرات المتغير المعتمد من خلال توظيف معامل الانحدار Simple Regression Model لتحقيق مجموعة من الفرضيات الرئيسية وكل هذه الادوات الاحصائية تم تنفيذها بواسطة الحزمة الإحصائية (SPSS v.٢٦)

المحور الثاني
الدراسات السابقة

١ـ الدراسات المحلية

دراسة (الربيعاوي، ٢٠٠٠)

وجاءت تحت عنوان (التخطيط الاستراتيجي للتسويق وأثره في جودة التقارير المالية ، دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الجلدية).

تناولت الدراسة بعدين رئيسيين هما التخطيط الاستراتيجي للتسويق وجودة التقارير المالية، وتم اعتماد خمسة متغيرات في التخطيط الاستراتيجي للتسويق هي (وضع الأهداف، ومراجعة الوضع الحالي، وتحديد الإستراتيجية، وتخصيص الموارد والرقابة، ودور الإدارة).

وتوصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين التخطيط الاستراتيجي للتسويق والإستراتيجيات أما فيما يخص الشركة المبحوثة فتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في نظام التخطيط الاستراتيجي للتسويق بسب قلة اعتماد الشركة على الأساليب العلمية الصحيحة في عملية التخطيط.

٢ـ الدراسات العربية

ـ دراسة طلبة ٢٠٠٦ :ـ

هو بحث منشور في سلطنة عمان بعنوان :(قياس اثر بعض العوامل في جودة اداء مراقب الحسابات)

وقد رمى البحث الى بيان مدى تأثير الخبرة العملية والعلمية للمدقق والمدة الزمنية التي يظل فيها مدقق الحسابات مدققا للزبون نفسه ونسبة الاتعاب التي يتقاضها المدقق بالإضافة الى اثر مراجعة الزميل

(Review Peer) وكانت نتيجة الدراسة قد حددت العوامل التي لها تأثير ايجابي على مستوى جودة التدقيق وهي :

١. التأهيل العلمي والعملي للمدقق .

٢. مراجعة النظير او الزميل .

اما العوامل التي لها تأثير سلبي على مستوى جودة التدقيق ، فهي :

١. عدد سنوات التدقيق للزبون نفسه.
٢. عامل الاتعاب.
٣. عامل المنافسة.

دراسة حميدات ٢٠١٢

دراسة بعنوان (تقييم مستوى جودة تدقيق الحسابات في الاردن والعوامل المحددة لها)

سعت الدراسة الى فحص مستوى جودة تدقيق الحسابات لدى مكتب التدقيق االذي يقدم خدمة تدقيق الحسابات في وحدات المساهمة العامة الاردنية الصناعية والخدمية ، والى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق وبعض الخصائص المرتبطة بمكتب التدقيق وشملت تلك العوامل حجم مكتب التدقيق ، ومدى الاحتفاظ بالزبون وارتباط المكتب مع شركة تدقيق دولية والى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق وبعض الخصائص المرتبطة بالزبون، فقد تم استخدام مقياس عملي لقياس جودة تدقيق الحسابات تضمن (١٥) بند رئيسي يمثل المعايير المحاسبية والتعليمات الصادرة عن هيئة الاوراق المالية والشروط الواجب توافرها في التقارير المالية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ وتم عمل اختبار لمؤشر الاوضاع بموجب هذه التعليمات من خلال تطبيقه على التقارير المالية السنوية لعام ٢٠٠٠ لعينة مسحية تتكون من (٨٦) شركة صناعية وخدمية مساهمة عامة وذلك للحصول على البيانات الاولية للدراسات.

وتلخصت نتائج الدراسة بوجود اختلاف بمستوى جودة تدقيق الحسابات باختلاف حجم مكتب التدقيق وحجم الزبون ووضعه المالي وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التدقيق وكل من مدة الاحتفاظ بالزبون وارتباط مكاتب التدقيق مع مكاتب تدقيق دولية ومعدل النمو لدى الزبون ونسبة المديونية له.

٣- الدراسات الاجنبية

دراسة (٢٠١٠)" The Philosophy of Auditing:Mautz &Sharaf"

اكد الباحثان في هذه الدراسة على ضرورة بذل العناية المهنية و تطوير مفهوم العناية المهنية ، وقد اكد الباحثان في بنود محددة الاعتبارات التي تحكم انجاز مهنة

التـدقيق وبينـا ايضـا ان تحديـد ابعـاد العنايـة المهنيـة سـوف يسـهم فـي اقـرار المسـؤولية بشكل واضح وعادل.

وتعـرض الباحثـان الـى مفهـوم الممـارس الحـريص بوصـفه منهجـاً لتقـويم مسـتوى العناية المهنية المبذولة في اثناء القيام بمهمة التدقيق.

وفـي نهايـة الدراسـة اكـدا بانـه فـي غيـاب المعـايير الموضـوعية لتقـويم العنايـة المهنيـة يظـل مفهـوم الممـارس الحـريص هـو الاسـاس المناسـب لتحسـين مسـتوى الاداء فـي المهنـة والحـل المناسـب لمشـكلة المسـؤولية عـن اكتشـاف الممارسـات غيـر القانونيـة وكذلك اقرار المسؤولية عن الاداء بصورة عامة.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها طبقت في بيئة مختلفة عن غيرها لم تشهد استقراراً بسبب الظروف الخاصة التي تمر بها مهنة تدقيق الحسابات في العراق ، وتتميز أيضاً في كونها عالجت موضوعاً على قدر كبير من الأهمية وهو (اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية).

كذلك ومن حيث التوقيت تكتسب الدراسة أهميتها من كونها أجريت خلال فترة تتزايد فيها مظاهر الأزمة المالية التي عمت العالم، وأيضاً جاءت في الوقت الذي زادت فيه القضايا المهمة ضد المدققين في العراق .

وتتميز هذه الدراسة أيضاً عن الدراسات السابقة في أنها لم ينحصر إطارها النظري في بحث مفهوم الغش والخطأ في القوائم المالية ومظاهره فقط بل تجاوز ذلك إلى مناقشة وتحليل أبعاد مسؤولية مدققي الحسابات عما يحدث من غش وخطأ في القوائم المالية. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به مكاتب التدقيق في الواقع الفعلي من إجراءات للحد من مخاطر هذا الغش والخطأ وذلك من حيث حداثة تطبيق معايير التدقيق الدولية في البيئة العراقية .

الفصل الثاني

المبحث الأول : مراقب الحسابات

اولا : مفهوم مراقب الحسابات

مراقب الحسابات أو مدقق الحسابات أو مراجع الحسابات أو هو من يقوم بمراجعة عمليات الدفع في المؤسسات والمنظمات والسلطات بانتظام، فيدقق مستندات المحاسبة والحسابات السنوية وبيانات الميزانية وحساب الصناديق، حيث يراجع صحة وتمام تسجيل العمليات التجارية اليومية وكذلك حسابات وتقاييد المحاسبة للحصول على نتائج السنة أو ربع السنة أو الشهر.

مراقب الحسابات (Accounts Controller): هو الشخص المسؤول عن مراجعة العمليات المحاسبية ومراقبة الأنشطة المالية داخل الشركة.(علي،٢٠١١)

تختلف وظيفة مراقب الحسابات نظراً إلى حجم وتعقيد الأعمال أو الصناعة، على سبيل المثال، تتطلب الشركات الصغيرة مدير مالي مسؤول عن مهام متعددة، في حين أن الشركات الكبيرة قادرة على توزيع المسؤوليات على الموظفين الآخرين، منهم المدير المالي وأمين الصندوق.

إضافة إلى ذلك يدقق إدارة الأموال والديون واستخدام المواد المالية والعينية. ومن مهامه أيضا تدقيق استخدام الموارد المالية إستخداماً مجدياً اقتصادياً مثلا في حالة القيام باستمارات. وأحيانا يهتم بتحرير الموارد المالية بهدف إستثمارها بعد التدقيق الكامل، حيث يقارن بين العروض ويدرس شروط العقود المختلفة.

يحق لمدقق الحسابات في كل وقت الإطلاع على كل المستندات الضرورية لعمله، ويعد تقريرا تحريريا بعد إجراء التدقيق ويزود إدارة المؤسسة أو ممثلي المالكين أو أعضاء هيئة الإشراف بالمعلومات عن النتائج، حيث ينبه بالدرجة الأولى إلى العيوب الموجودة وإمكانيات التحسين.

بعد الفضائح و الأنهيارات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية أصبح التدقيق الداخلي من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي ، إذ أوصت التقارير العلمية في خميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الشركات ، و ترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة أنشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي في الشركات التي تريد قيد أسهمها في تلك البورصات .**(سليمان:٢٠٠٦)**

ثانياً : اهداف مراقب الحسابات

وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة ، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات و التقويمات و التوصيات و المشورة و المعلومات المختصة بفحص الانشطة " . و يتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق و هو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة

ثالثاً : معايير مراقب الحسابات

تهتم المعايير العامة بالتأهيل **والصفات الشخصية للمدقق** وعلاقتها بجودة ونوعية الاداء المطلوب ويجب علـى المدقق ان يقرر اذا كانت هـذه المعايير يمكن تحقيقها عند اداء مهمـة التدقيق حيث ان المعايير العامة هي ثلاثة:

١- التأهيل العلمي والعملي:

يرتبط التاهيل العلمي بالمهن وقد ظهرت المهن منذ عصر الحضارات الاولى . كثير من الباحثين يرون انه لازال من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف مقبول لمصطلح المهنة لوجود مصطلحات مترادفة اخرى مثل الحرفة او الوظيفة او العمل ، او ان المصطلح نفسه يطلق مجازا على اعمال اخرى كالطب والتدقيق والهندسة، وقد يستعمل في الاشارة الى مهنة الصيد والسباكة.(**سليمان:٢٠٠٦)**

لكي يتم التدقيق بدرجة مقبولة وملائمة فأن المدقق يجب ان يتوافـر لديه كـل من التعليم والخبرة ويعمل المدقق علـى تنمية وتطوير تعليمه من خلال البرامج الجيدة في المحاسبـة والتدقيق ولايمكـن ان يكـون الشخص مـدقق ماهـر وبارع قبل ان يكـون محاسبا ماهر وبارع وذلك لكـون المبادى المحاسبيـة هـي المعيار الذي يستخدمـه ويطبقه المدقق في تقريره اذا كانت القوائم الماليه للزبون قد عُرضتْ بشكل صادق وعادل ولكـون المحاسبـة والتدقيق دائمـة التطـور والتغيير فأنـه مـن الضروري تحديث برامـج التعليم الرسميـة للمدققين دوريا من خـلال برامـج التعليم المهني المستمر.

بالاضافة الى ان هذا المعيار يعترف بان الشخص مهما كان مؤهلا وكفوءا في المجالات الاخرى مثل المجالات المالية والاعمال لايتمكن من القيام بالتدقيق بدون التأهيل والتدريب في حقل التدقيق ، لاجل مواكبة التطور والتغيير وكيفية تطبيقها من اجل ان يتمكن من اصدار الحكم الموضوعي .

والتدريب اللازم لمهمة مدقق الحسابات الخارجي المستقل يشمل منهاجا علميا موسعا تليه دراسة مهنية شاملة في المحاسبة والمواد المرتبطة بها ، كما ينطوي التدريب على الاشتراك بانتظام في الاجتماعات

والندوات التي تعقدها المنظمات المهنية . بالنسبة لمن يزاولون المهنة بصفة فردية ولأصحاب مكاتب التدقيق ينبغي ان تكون مثل هذه المداومة بمثابة واجب يلتزمونه.

لهذا السبب فأن كثير من شركات المراجعة القانونية في الولايات المتحدة الامريكية تتبع سياسات واجراءات تهدف الى التطوير المهني للمحاسبين القانونيين.

اما بانسبة للتأهيل العلمي فأنه بغض النظر عن قدر التعليم الرسمي الذي حصل عليه المدقق فأنه لن يكون كافيا وحـــده كأساس لأبداء رأيه وذلك لان كافة اجراءات التدقيق تتطلب قـــدرا من الحكم الشخصي لهذا فأن التعليم الرسمي والمنهجي يجب ان يدعمه خبرة كافية وبالقدر الذي يمكن المدقق من اجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند اداء مهمة التدقيق ومن ثم يجب ان يتوفر لـدى المدقق القدرة الفنية العلمية في المعالجة والتعامل مع المشاكل. **(عبد الله:٢٠١٦)**

٢-الاستقلال (الحياد):

يتطلب هذا المعيار من المدقق التمسك باستقلاليته وحياديته وذلك حتى يتمكن من اداء مهمته بموضوعية ودون تحيز، فالاستقلال هـــو حجر الاساس في مهنة التدقيق ويجب التأكيد على هذا المعيار في برامج تدريب الدقيقين، حيث ان المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المدقق يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز عن المعلومات المحاسبية، وبتعبير آخران رأي المدقق لا قيمة له اجتماعيا او اقتصاديا اذا كان المدقق لا يتمتع بالاستقلالية اللازمة.

وان الاستقلالية هي مفهوم من المفاهيم المهمة التي تعتمد عليها نظرية التدقيق بان يلتزم المدقق باستقلال تفكيره في جميع الامور التي تَمُتُ بصلةٍ الى المهمة المنوطه به ، فعبارة (الاستقلال في التفكير) لها مغزاها الخاص هو ان الاستقلال حاله فكرية ، فعلى المدقق ان يكّون رايه من خلال استقلاله في التفكير والعمل كما ان عليه ان يعتبر هذا الاستقلال ضرورة لاغنى عنها من شأنها ان تضفي مزيدا من الثقة على البيانات الحسابية التي يبدي رايه فيها خصوصا وان الدائنين والمستثمرين والدوائر الرسمية وغيرهم يعتمدون على راي المدقق بصفته خبيرا مستقلا محايدا فعليا وظاهريا عند انجاز الاعمال المهنية وكما هو مطلوب من قبل الجمعيات المعنية ، والاستقلالية تعتبر العمود الفقري لممارسة مهنة التدقيق.(حازم،٢٠١٨).

يعتبر مبدأ الأستقلاليه أحد الأركان الرئيسه التي تقوم عليها مهنتي المحاسبه والتدقيق. ويمكن تحديد ماهية الأستقلاليه من وجهة نظر البعض في أتجاهيين هما:

الأستقلال الذاتي والأستقلال الظاهري:

أ- الأستقلال الذاتي :

وتتعلق هذه الأستقلاليه بذات وضمير المدقق نفسه ، أي تتعلق بشخصيته وتكوينه العلمي والعملي والمهني والأخلاقي وخبرته وكفائته العمليه ، فالأستقلال الذاتي يعني تجريد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصه عند أبداء رأيه الفني المحايد وذلك بأن يحافظ المدقق فعلاً على أتجاه غير متحيز عند أجراء التدقيق لجميع مراحله.

فما لهذه الأستقلاليه من مزايا ومقومات لها أيضا ً عيوب ومآخذ ، أي بمعنى أن لا يُتَرَكْ المدقق لأهوائه الشخصيه ونزعاته الفكريه المعقده في بعض الأحيان ، وأن يتحدد ويلتزم بقواعد واصول المهنة وفق المعايير المحددة في تنفيذ واجباته. (حازم،٢٠١٨)

ب- الاستقلال الظاهري:

وتتعلق بالاستقلال بالمظهر وتنتج من خلال تفسيرات الآخرين لأستقلالية المدقق أي أن يكون متحررا من أي التزامات مع المنشأه او الشركة الخاضعة للتدقيق ، بمعنى عدم وجود أي نوع من المصالح مادية كانت او معنوية و تشمل ايضا افراد اسرة المدقق.

فأذا كان المدقق مستقلاً وحيادياً بالمظهر ولكن يعتقد المساهمون أو المستخدمون أنه يدافع عن العميل ،فأن معظم عملية التدقيق والرقابه ستفقد أهميتها الأجتماعيه والأقتصاديه.(**سليمان:٢٠٠٦**)

لذلك لا يعد ضرورياً أن يحافظ المدقق على الاستقلاليه والحياديه فقط ولكن من المهم جداً أن يثق مستخدموا القوائم الماليه في هذا الاستقلال والحياديه لدى المدقق.

وكنتيجه من اجل الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي يجب ان يتحقق الاستقلال الكامل أي الاستقلال الذاتي والاستقلال الظاهري معاً دون فصل بينهما ،لأن فقدان او ضعف احدهما يؤدي الى الاخلال بالآخر وبالتالي الاخلال بالاستقلالية ككل .

٣- العناية المهنية اللازمة او الواجبة:

يتطلب هذا المعيار من المدقق بذل العناية المهنية الواجبة عند ممارسته التدقيق والفحص ، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب ان يتحمل مسؤولية اداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة المتوافرة لدى غيره بنفس المجال.

ان مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض مستوى من مسؤولية الاداء يجب تحقيقه بواسطة كل المدققيين حيث يجب على المدقق (كمثال) ان يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من ان دليل الاثبات كاف لتدعيم وتأ ييد تقرير التدقيق ، والعناية المهنية تتطلب دراسة انتقادية لجميع مستويات العمل المنجز (النتائج) من قبل المساعدين الذين قاموا بالعمل التدقيقي . وتعني العناية المهنية ان اي شخص يقوم بعرض خدماته للاخرين عليه ان يكون مؤهلا ويملك المتطلبات المهنية.**(قيصر:٢٠١٦)**

كما تتطلب العناية المهنية عناية لازمة باوراق العمل (working paper) وحصوله على ادلة وقرائن الاثبات اذ تتطلب هذه العناية ان تكون محتويات تلك الاوراق كافية لدرجة تدعم رايه وما يصرح به عن تطبيقه لقواعد التدقيق.

اما من ناحية اخرى فأن مفهوم العناية المهنية اللازمة يعتبر ان المدقق وكاي انسان آخر معرض للخطأ في التقدير والحكم حيث ان الاخطاء تحدث في كل المهن والمدقق ليس معصوما من الخطأ ولكن يجب عليه ان يؤدي خدمته بكل اخلاص وآمانة حيث انه مسؤول امام الله وامام الزبون والاطراف الاخرى عن التقصير والاهمال وعدم الاخلاص والامانة. ويمكن القول ان العناية المهنية تتحقق من خلال مجموعة من الحقوق (**سليمان:٢٠١٦)** .

رابعاً : معايير العمل الميداني

وهي الارشادات اللازمة لعملية جمع ادلة الاثبات وتنحصر في ثلاثة معايير هي :

١-الاشراف والتخطيط المناسب:

يعتمد معيار الاشراف والتخطيط المناسب على مفهوم العناية المهنية الواجبة ويتطلب هذا المعيار ضرورة قبول مهمة التدقيق والتعاقد عليها في وقت ملائم فضلا عن التخطيط المناسب والكافي لاجراءات التدقيق الفعلية وكذلك التعيين والاشراف المناسب للمساعدين ، وكلما زاد عدد الافراد القائمين على عملية التدقيق كلما زادت الحاجة الى دقة تحديد السلطات والمسؤوليات .

هذا كما يجب ان تجري كل عملية تدقيق باشراف صاحب المكتب في حال الملكية الفردية او باشراف احد الشركاء في الشركة وتامين القدرالكافي من المراجعة للعمل.

اما فيما يتعلق بقبول المهمة فأنه من المفضل ان يتم تعيين المدقق في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للزبون وذلك لان عناصر هامة في العمل الميداني يجب ادائها قبل تاريخ اعداد الميزانية وبالشكل

الذي يُمَكنْ المدقق من ان يكون اكثر كفاءة ، فالتخطيط يجب ان يشمـــــل اجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعدة على تشخيص المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتمام اكثر خلال عمل المدقق ، كما ان الدراسة والتقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية يمثل امرا هاما ومفيدا وذلك لتحديد مناطق الضعف في نظام الرقابة الداخلية التي ستتطلب المزيد من الاختبارات وتوسيع نطاق الفحص ، ان تخطيط مهمة التدقيق يتضمن تحديد الاستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة ونطاق الفحص والاشراف وتوجيه المساعدين لتحقيق اهداف التدقيق وتحديد فيما اذا كانت هذه الاهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني ام لا؟ . **(سليمان:٢٠١٦)**

٢- تقييم نظام الرقابة الداخلية:

وهو المعيار الثاني من معايير العمل الميداني ويتعلق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للزبون وتتمثل اهمية تقييم نظام الرقابة الداخلية في انها تساعد المدقق في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات لتدقيق ارصدة القوائم المالية حيث ان نظام الرقابة الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها ولكون معظم ارصدة القوائم المالية نتيجة لالاف العمليات المالية فانه من غير الممكن وغير الاقتصادي مراجعة هذه العينات المالية ١٠٠%.(حازم،٢٠١٨)

وتقدير كفاية نظام الضبط الداخلي يتطلب معرفة الاجراءات والاساليب المقررة وتفهمها مع التحقق الى درجة معقولة من ان هذه الاجراءات والاساليب مطبقة فعلا وحسب الخطة المرسومة لها ، ويتعذر في بداية عملية التدقيق ان تحدد بصورة كاملة درجة الثقة في النظام عند تقرير مدى الاختبارات التي يجب ان تقتصر عليها اجراءات التدقيق ، اذ ان الثقة قد تكون مبنية على فروض لاتؤيدها اختبارات المدقق الخارجي فما بعد ، وان المدقق يجب ان يعتمد على اسلوب العينات الاحصائية رغم ان استخدام اسلوب العينات الاحصائية يحمل هناك مخاطرة او احتما ل في عدم اكتشاف التحريف في اقوائم المالية من قبل المدقق (حازم،٢٠١٨)و من خلال مقارنة التعريفين يمكن لمس التطور الحاصل من خلال تطور الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي إذ إن وظيفة التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم القديم كانت تشمل :

- الفحص **Review**
- التقويم **Evaluation**

أما بموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين و هما :

- خدمة التأكيد الموضوعي : هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمةبالإدارة .مثال ذلك

العمليات المالية ، الأداء ، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية ، وامن نظام لمعلومات

- الخدمات الاستشارية : وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة او خارجها ، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات ، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها . ومثال ذلك : المشورة ، النصح ، تصميم العمليات ، التدريب (سلمان،٢٠٠٠)

و هذا التطور أدى الى حدوث تطور في أهداف التدقيق الداخلي و التي أصبحت :

- زيادة قيمة الشركة و تحسين عملياتها من خلال مشاركة الادارة في تخطيط ستراتيجية الشركة و توفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الستراتيجية .
- تقويم و تحسين فاعلية أدارة المخاطر
- تقويم و تحسين فاعلية الرقابة
- تقويم و تحسين فاعلية عمليات حوكمة الشركات

و بصدد تطور التدقيق الداخلي فقد أشار كل من Dana & Larry (٢٠٠٣) الى إن تطور الميثاق الاخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي أصبحت عاملاً أساسياً في دعم حوكمة الشركات، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في حوكمة الشركاتو كذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف و بأساليب نزيهة ، و من هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما :

- المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم و التأكد من نزاهتهم (حازم،٢٠١٨)
- الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات لصالحهم .

و أنطلاقاً من كون التدقيق الداخلي أحد عوامل الأسناد لحوكمة الشركات و أنعكاساً لتطور معايير التدقيق الداخلي عل دور المدقق الداخلي ، فقد تغير الدور التقليدي للتدقيق المحاسبي و تجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل الى القيام بدور أستشاري كبير لتطوير و تعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية ، و أصبح المدقق الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط و أسس بناء البرامج و تؤهله للعمل على تقديم

التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء **(الواردات: ٢٠٠٥)**

و دعماً لرأي الواردات فقد ذكر كل من **Ratliff & Reding** الى أن المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكونوا على أستعداد لتدقيق أي شيء تقريباً ، بما في ذلك العمليات التشغيلية و نظم الرقابة و الأداء و نظم المعلومات و البيانات المالية و الغش و التلاعب و التقارير البيئية و تقارير الأداء و الجودة ، و أن يقوم المدقق الداخلي بتحمل المسؤوليات الأتية :

- تطوير ألاهداف العامة و بخاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يضطلعون بها .
- أختيار و تجميع (بواسطة منظومة متكاملة من أجراءات التدقيق) و تقويم أدلة التدقيق بما في ذلك أستعمال الآساليب الأحصائية و غير الأحصائية في الأستدلال (حازم،٢٠١٨).
- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور و لعدة فئات مختلفة من متلقي تلك التقارير .

و لتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المدقق أكتساب المهارات الآتية :

- مهارات التفكير الانتقادي و التحليلي .
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة ب الشركة أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتبع .
- المعرفة المعمقة بالمبادئ و المفاهيم و الأساليب الجديدة للرقابة الداخلية .
- الألتزام بالأخلاقيات المهنية و قواعد السلوك المهني .
- التواصل مع تكنلوجيا التدقيق عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق .

خامساً : مسؤولية مراقب الحسابات

١- المسؤولية وفق التشريعات القانونية

بصدد تطور التدقيق فقد أشار كل من Dana & Larry الى إن تطور الميثاق الاخلاقي لمهنة التدقيق أصبحت عاملاً أساسياً في دعم حوكمة الشركات، إذ أن وظيفة التدقيق أصبحت بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في حوكمة الشركاتو كذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف و بأساليب نزيهة ، و من هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق يخدم مجموعتين هما:

- المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم و التأكد من نزاهتهم

- الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات لصالحهم (Dana & Larry: ٢٠٠٣)

و أنطلاقاً من كون التدقيق أحد عوامل الأسناد لحوكمة الشركات و أنعكاساً لتطور معايير التدقيق عل دور المدقق ، فقد تغير الدور التقليدي للمدقق و تجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة ة ليصل الى القيام بدور أستشاري كبير لتطوير و تعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية ، و أصبح المدقق مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط و أسس بناء البرامج و تؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء (الواردات: ٢٠٠٥)

و دعماً لرأي الواردات فقد ذكر كل من Ratliff & Reding الى أن المدققين ين في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكونوا على أستعداد لتدقيق أي شيء تقريباً ، بما في ذلك العمليات التشغيلية و نظم الرقابة و الأداء و نظم المعلومات و البيانات المالية و الغش و التلاعب و التقارير البيئية و تقارير الأداء و الجودة ، و أن يقوم المدقق بتحمل المسؤوليات الأتية (حازم،٢٠١٨) :

- تطوير ألاهداف العامة و بخاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يضطلعون بها .
- أختيار و تجميع (بواسطة منظومة متكاملة من أجراءات التدقيق) و تقويم أدلة التدقيق بما في ذلك أستعمال الآساليب الأحصائية و غير الأحصائية في الأستدلال .
- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور و لعدة فئات مختلفة من متلقي تلك التقارير.

و لتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المدقق أكتساب المهارات الآتية :

- مهارات التفكير الانتقادي و التحليلي .
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة ب الشركة أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتبع .
- المعرفة المعمقة بالمبادئ و المفاهيم و الأساليب الجديدة للرقابة ة .
- الألتزام بالأخلاقيات المهنية و قواعد السلوك المهني .
- التواصل مع تكنلوجيا التدقيق عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق .

وتقسم إلى نوعين:

١- قواعد قانونية: ويقصد بها تلك القواعد التي يضعها المشرع التي تتضمن عليها القوانين المنظمة للمهنة أو التي تحكم الرقابة على حسابات الوحدات. ومن أمثلتها لايجوز للمدقق أن

يحاول الحصول على عمل من الأعمال المتعلقة بمهنته عن طريق الإعلان أو بأي طريق يعتبر مخلاً بكرامة المهنة.

٢- قواعد تنظيمية: ويقصد بها تلك القواعد التي تصدر من المنظمات المهنية لحث المحاسبين والمدققين على الالتزام بآداب المهنة وسلوكها مثل القواعد التي وضعتها نقابة المحاسبين والمدققين في العراق.

١- قواعد مكتوبة: هي التي دونت كتابة في وثيقة مكتوبة سواء قانون يصدر من سلطة تشريعية أو قرار من السلطة التنفيذية أو توصيات من منظمات مهنية.

٢- قواعد عرفية: نعني بها تلك القواعد والمبادئ التي لأتضمنها وثيقة مكتوبة وإنما يتعارف عليها المدققون على أتباعها وينظرون أليها على أنها دستور جامع ومجموعة من الآداب والتقاليد التي يعمل على توفيرها الوعي المهني بين المزاولين للمهنة (عثمان,١٩٩٩).

١- لايجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو استشاري فيها.

٢- يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة باسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء اجري هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣- يمنع المدقق المجاز من ممارسة مهنة التدقيق قبل أداء القسم أمام رئيس ديوان المحاسبة.

٤- لا يحق لأي عضو أن يعد أو يوقع أو يبدي رأياً يتعلق بأي تقرير أو بيان حسابي (أمين, ٢٠٠٤).

٢- مسؤولية مراقب الحسابات وفق المعايير الدولية

تتم أنشطة التدقيق في بيئات ثقافية و قانونية و أقتصادية متباينة و يتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها و أحجامها و هياكلها التنظيمية ، و من خلال أشخاص مختلفين ، و كل تلك الفروق و الاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق في البيئات المختلفة ، لذا فمن الضروري أخضاع معايير التدقيق الى عملية تقويم و تطوير مستمرة لتسهيل و ضبط عمل المدققين ين في ظل هذه المعايير . (حازم،٢٠١٨)

و كجزء من أستجابة الازمات المالية العالمية و الو المستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات كعلاج لها هو تطوير دور التدقيق و الوظائف التي يؤديها ، و يتم تسهيل تحقيق هذا الامر من خلال تطوير معايير التدقيق في ضوء متطلبات حوكمة الشركات ، و تنفيذاً لهذا الامر أصدر معهد المدققين ين

"IIA" معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية أذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين و كما يأتي :

- معايير الصفات " Trail Standards " " سلسلة الآلف " :

و هي عبارة عن مجموعة مكونة من اربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين ين و التي تتناول سمات و خصائص الشركات و الأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق فيها و هي كما يأتي :

١. معيار رقم ١٠٠٠ الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق و الغرض من السلطات الممنوحة لهم و وجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة .
٢. معيار رقم ١١٠٠ الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق و الموضوعية في أداء هذه الأنشطة و الموضوعية في أبداء الرأي النهائي للمدققين ين .
٣. معيار ١٢٠٠ البراعة في أداء المدقق لأنشطة التدقيق و بذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
٤. معيار ١٣٠٠ جودة التدقيق و خضوعه لعمليات التقويم و التحسين .

- معايير الأداء " Performance Standards " " سلسلة الآلفين " :

و هي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين ين و التي تصف أنشطة التدقيق ، و المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة و هي :

١. معيار رقم ٢٠٠٠ أدارة نشاط التدقيق و التي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي ان تتميز هذه الادارة بالكفاءة و الفاعلية لتمكين التدقيق من خلق قيمة اضافية للشركة .
٢. معيار رقم ٢١٠٠ طبيعة عمل التدقيق ، أذ يجب على نشاط التدقيق ان يقوم بالتقويم و بالمساهمة في تحسين أدارة المخاطر و الرقابة و السيطرة و حوكمة الشركات

٣- اهمية تقرير مراقب الحسابات للجهات الداخلية والخارجية

و عند الحديث عن التدقيق و تطوره للعمل كأحد وسائل الدعم و الأسناد لحوكمة الشركاتعندها ينبغي التطرق الى لجان التدقيق التي تلعب دوراً هاماً في حوكمة الشركات، و يمكن تصوير لجنة التدقيق " Audit Committee " على إنها : لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة و يفضل أن تكون لديهم خبرات مالية و محاسبية أو على الأقل البعض منهم ، و تعد لجنة التدقيق من ركائز حوكمة الشركات. و هناك أراء عديدة تربط نجاح حوكمة الشركات بنجاح لجان التدقيق في أداء عملها بشكل سليم في الشركات ، و إن

أي فشل سواء في دور أو عضوية أو كفاءة أو ألتزام لجنة التدقيق يؤدي الى أحداث فجوة في تطبيق حوكمة الشركات و صعوبة الحصول على نتائج سليمة عند تطبيقه (حماد: ٢٠٠٥)

إن إنشاء لجان التدقيق في الشركات أدى الى العديد من المنافع لقسم التدقيق داخل الشركة و بخاصة للتدقيق ، فلجنة التدقيق تقوم بأختيار رئيس قسم التدقيق و توفير أحتياجات هذا القسم و الأجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين ين و مجلس الإدارة أو الإدارة بكل مستوياتها ، و في هذا الصدد أكدت بحوث علمية وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق و التدقيق ، و التأكيد على أهمية لجان التدقيق في زيادة فاعلية التدقيق من خلال زيادة فاعلية المدققين ين و تدعيم أستقلاليتهم ، و من ناحية أخرى فإن وجود لجان التدقيق سوف يمكن المدققين ين من زيادة تفاعلهم مع المدقق الخارجي بأعتبار إن أحد مسؤوليات لجنة التدقيق هو التنسيق و زيادة الأتصال بين المدقق الخارجي و المدققين ين بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين بالوفاء بألتزاماته و مسؤولياته و زيادة أمكانية الأعتماد على المعلومات و التقارير المالية و التي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة (سليمان:مصدر سابق)

و يتلخص عمل لجان التدقيق في الأشراف الفعال على عملية أعداد التقارير المالية و أظهار هذه التقارير بجودة و كفاية عالية ، وكذلك العمل على حماية حقوق حملة الأسهم و

أصحاب المصلحة الآخرين ، و من الواضح أنه لكي تكون لجان التدقيق فعالة في أشرافها على عملية أعداد التقارير المالية فإنها لا يمكن أن تعمل من فراغ ، و نظراً لأن هذه اللجان تعتمد على المعلومات التي تُقدم أليها من الإدارة المالية العليا و موظفي التدقيق و المدققين الخارجيين للقيام بمسؤلياتها لذا فمن المهم أن تقوم هذه اللجنة بخلق حوار مفتوح و حر و صريح و منتظم مع كل من أولئك المشاركين مع هذه اللجان في العمل ، وفي الواقع فإن المحاسبة المالية و عملية أعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية التي تمثل الهدف النهائي للعملية لا يمكن أن تُنتج إلا من خلال الأتصالات الفعالة بين أولئك المشاركين فيها .(سلطان:٢٠٠٥)

و بذلك فإن لجان التدقيق تكون حلقة الوصل بين التدقيق و مجلس الإدارة و التدقيق الخارجي ، و كل ذلك يصب في تدعيم و أسناد حوكمة الشركات و ضمان أستمرار و سلامة تطبيقه . و بذلك فإن التدقيق أصبح يضطلع بمسؤولية واسعة تجاه الشركة نفسها و تجاه حملة الأسهم و أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة ، بالأضافة الى قيام التدقيق بدور تقديم الخدمات الاستشارية للشركةو يسهم أسهاماً كبيراً في توفير المعلومات التي تساعد على أتخاذ القرارات داخل الشركة و خارجها مما يؤدي بدوره الى الأستخدام االفعال للموارد التنظيمية النادرة للشركة،.(سلطان:٢٠٠٥) و أهم سمات تطور

التدقيق هي ظهور تقويم و تحسين عمليات حوكمة الشركات كأحد أهدافه ، إذ أصبح التدقيق جزءاً متمم و ضروري في هيكل حوكمة الشركات من خلال دوره في التقويم و التحقق و المساءلة و أضفاء الثقة على عمليات الإدارة و التقارير المالية ، فضلاً عن أسهامه من خلال حوكمة الشركات في المحافظة على أموال الشركة و حسن أستثمارها في سبيل زيادة قيمة الشركة من خلال رفع القيمة السوقية لأسهمها في اسواق الاوراق المالية و كل ذلك يصب في حماية حقوق حملة الأسهم و بخاصة صغارهم و هذا بحد ذاته يمثل جل أهداف حوكمة الشركات..

الفصل الثاني
المبحث الثاني : القرارات والتقارير المالية

لتحسين جودة التقارير المالية تتولى لجنة المراجعة عادة فحص السياسات المحاسبية التي تطبقها المنشأة وتقييم التقديرات المحاسبية فضلا عن التأكد من كفاية وملائمة الافصاح ومنع التحريف في التقارير المالية او التلاعب في الارباح (خالد ،٢٠١١)

١. تعريف التقارير المالية

وتعد التقارير والقوائم المالية، سواء الفترية منها أو السنوية، بهدف توفير معلومات نافعة عن الشركة لمستخدميها المتنوعين لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتنوعة المتعلقة بتلك الشركة.

لعل القاسم المشترك بين هذه التعريفات أن خصائص جودة المعلومات هي: تلك الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية نافعة إلي أقصي درجة ممكنة لمستخدميها المتنوعين في ضوء احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات المحاسبية. ونظرا للأهمية التي تحظى بها تلك الخصائص فإن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وكذلك المعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) احتوت علي جزء خاص وتفصيلي عن خصائص جودة المعلومات المحاسبية بما يوضح جلياً أهمية تلك الخصائص في توفير معلومات مالية نافعة. (حمدان،٢٠٠٩).

ومرجع أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية أنها تستخدم في مجالات عدة منها المساعدة في تقييم منفعة المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، وتحسين جودتها، و تحديد ماهية المعلومات الواجب توافرها، ومدي تكرار تقديمها؛ والدقة المطلوبة في تلك المعلومات(حمدان،٢٠٠٩).

كما تستخدم في المساعدة في قياس مدي ثقة المستخدمين المتنوعين في المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية. وصياغة إطار مفاهيمي متفق عليه للمحاسبة المالية وتحديد أهم العناصر التي يجب أن تحتويها تلك القوائم المالية والمساعدة في مجال المعايير المحاسبية كالحكم

علي مدي الرضا عن معيار محاسبي محدد، أو مدي الحاجة لتعديله، أو تقييم مقترحات لأي معايير جديدة.

وتستخدم كذلك، في المساعدة على حل المشكلات التي تواجه ممارسي المهنة وخاصة في المراحل الأولي من تطبيق أي معيار محاسبي، أو حتي في ظل عدم وجود معيار محاسبي من الأصل وعملية إعداد وتقييم التشريعات المؤثرة في مهنة المحاسبة.

فإن منفعة التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من معلومات تختلف باختلاف فئات المستخدمين بل تختلف داخل الفئة الواحدة. ويري بعض الباحثين في مجال المحاسبة أن تلك المنفعة يمكن أن تقاس من خلال مدي استجابة السوق للمعلومات المنشورة في التقارير المالية، وقدرة معلومات التقارير والقوائم المالية علي تقدير المخاطر السوقية، فضلا عن استقصاء آراء المستثمرين ووكلائهم مستخدمي تلك المعلومات فيما يتعلق بأهمية ومنفعة التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية.

وباعتبار أن موضوع خصائص جودة المعلومات أحد مجالات المحاسبة البحثية وهي بدورها أحد العلوم الاجتماعية، فإن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية وأخيرا السياسية السائدة في مجتمع ما تؤثر تأثيراً مباشراً علي مجموعة خصائص جودة المعلومات المقترحة في أي من الدراسات المعدة من قبل الجهات المهنية المهتمة بتنظيم المهنة، أو من قبل الكتاب والباحثين الأفراد في هذا المجتمع.

ومما يؤكد ذلك أنه لا يوجد حتي الآن اتفاق تام علي مجموعة محددة من الخصائص، أو علي ترتيب أهمية تلك الخصائص، إذ اقترحت بعض الدراسات، ومنها دراسة أعدت من قبل كاتب هذا المقال، أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن أن تقدم في شكل هرمي تختلف فيه أهمية كل خاصية من الخصائص، في حين سردت دراسات أخري تلك الخصائص دون ترتيب محدد.(قيصر،٢٠١٠)

وفوق ذلك فإن عدد الخصائص المقترحة في كل دراسة من الدراسات قد اختلف من دراسة لأخري. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أنه منذ سنوات طويلة تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ما تم اقتراحه من خصائص من قبل مجلس المعايير المحاسبية البريطاني (ASB).

والباحثين المساعدين للساسة المنفردين أو للجان التشريعية أو الهيئة التشريعية نفسها .

٢. **المقرضون :** تشمل هذه المجموعة خبراء حكوميين من المحللين الذين يتم استخدامهم من قبل المصارف التجارية ، والمتعاملين بالسندات وشركات الائتمان ووكالات تثمين السندات ، فكل هذه الجهات تهتم باقراض الاموال إلى الحكومة .

٣. **الاقتصاديون :** اولئك الذين لهم علاقة بدور الحكومة في محتوى الاقتصاد ككل ، فتشمل هذه المجموعة الاقتصاديين * . في الحكومة ومعاهد البحث والهيئات الاستشارية الخاصة والمؤسسات الاكاديمية والجهات ذات العلاقة واولئك العاملين في مجال توليد الاحصائيات الاقتصادية (نظام الحسابات القومية) .

٤. **محللو السياسة وجماعات المصلحة الخاصة :** محللو السياسة تشمل محللي السياسة الذين يعملون بصورة رئيسة في الجامعات والمنظمات البحثية غير الربحية . اما جماعات المصلحة الخاصة فتشمل محللي الحكومة الذين يعملون في المنظمات التي تمثل مجموعة مصالح محددة في المجتمع ،مثل القوى العاملة أو المستهلكين أو الاطباء أو الجامعات .

٥. **وسائل الاعلام والجمهور :** تتألف وسائل الاعلام من الصحفيين الذين يعملون للصحف والخدمات السلكية والتلفزيون والراديو ، فضلاً عن الشبكة الدولية لخدمات المعلوماتية (الانترنت) ، والمراسلين الصحفيين وكتاب الاعمدة وكتاب الافتتاحيات ، وتضم هذه الفئة ايضا الجمهور . .(قيصر،٢٠١٠، ص٨٠)

٢- اغراض التقارير المالية الحكومية

تسعى التقارير المالية في الوحدات الحكومية إلى تحقيق عدة أغراض أهمها (حمودي ، ١٩٨٩) :

١. تحقيق اغراض الرقابة والمتابعة على مختلف المستويات .

٢. توفير البيانات اللازمة لمختلف الجهات .

* المقصود هنا بالاقتصاديين علماء الاقتصاد .

٣. ربط حسابات الوحدة الحكومية بالحسابات القومية الخاصة وبخاصة انه يتردد في الفكر المحاسبي ضرورة اعتبار الحكومة عاملاً خامساً من عوامل الانتاج .

٤. أن التقارير المالية وسيلة اتصال بين مستويات الإدارة الحكومية .

٥. أن التقارير المالية وسيلة للافصاح عن كفاءة اداء الإدارة الحكومية .

٦. خلق الثقة بين الإدارة الحكومية وعملائها (المواطنين) .

فضلاً عن هذه الاغراض فان التقارير المالية تزود معلومات عن خطط الحكومة والاداء والمطابقة للسلطات المناسبة (IFACPSC, Study ١, ١٩٩٣) ، وان التقارير المالية تمكن من القيام بالمساءلة (Accountability) ، لان التقرير يربط كل المعلومات معاً بعرض واضح ودقيق لمساعدة المستخدمين لاجراء تقييمات عن علم حول الوحدة المبلِغة (INTOSAI, ٢٠٠١) ، وذلك من خلال اطلاع المواطنين على التقارير المالية والتي تمثل تقارير مسؤولية للوحدة الحكومية تجاه المواطنين ليقيموا التقدم الذي احرزته الوحدة على طريق تحقيق أهدافها ، وكذلك فان التقارير تقدم مسؤولية الوحدة الحكومية عن الموارد الموكلة لها وادارتها .

٣-أهداف التقرير المالي

قامت لجنة CAS بتعريف هدف الإبلاغ الشامل هو (INTOSAI, ٢٠٠) :

(إلى الحد الذي يكون فيه عملياً تجهيز المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها) ، ويتضمن هؤلاء المستخدمين على التمويل الوطني والدولي وتصنيف الوحدات ، الامر الذي يتطلب معايير عالية من إبلاغ المساءلة .

ويعتقد الباحث ان CAS اعتمدت في صياغة هذا التعريف على الهدف الشامل للتقارير المالية الا وهو توفير المساءلة Accountability ، التي اشتقت من كلمة Accountable وتعني "مسؤول (أي عرضة للمحاسبة) أو ممكن تفسيره أو تعليله أي ان تكون ملزماً بتفسير أفعال الشخص وان تبرر ما يفعله" (البعلبكي ، ٢٠٠٤) .

وعلى ذلك ، فقد حددت لجنة CAS أهداف الإبلاغ المالي في الوحدات الحكومية في البيان رقم (٢) عام ١٩٩٥ (INTOSAI , ١٩٩٩:

١. تزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها .

اذ ان الإبلاغ المالي من قبل الحكومة لا يعد غاية بحد ذاتها ، بل انه وسيلة لإيصال المعلومات المالية عن الحكومة وأنشطتها إلى المواطنين الذين يحتاجونها.

٢. مساعدة المستخدمين على فهم حجم وطبيعة الوحدة الحكومية ونطاق أنشطتها ووضعها المالي .

فان الاقتصاديين والمحللين السياسيين وجماعات المصلحة الخاصة ووسائل الإعلام والجمهور يحاولون ان يفهموا حجم ونطاق انشطة الوحدة الحكومية والحكومة ككل .

٣. مساعدة المستخدمين على فهم وتنبؤ كيف أن الحكومة تمول انشطتها .

ان المقرضين يتنبؤون بالمتطلبات النقدية الحكومية واسعار الفائدة .

٤. مساعدة المستخدمين على فهم وتنبؤ نتائج الانشطة الحكومية .

ان مجموعات عدة من المواطنين يحاولون أن يفهموا ويتنبئوا بنتائج النشاط الحكومي، فالمقرضون يتنبؤون بمعدلات الفائدة ويقدرون الآفاق الاقتصادية للصناعات والشركات ، والاقتصاديون يجرون تنبؤات للاقتصاد ويدرسون نتائج اثر التدخل الحكومي على الاسواق الائتمانية ، اضافةً إلى المحللين السياسيين وجماعات المصلحة الخاصة الذين يدرسون تأثير الضرائب على الافراد والشركات ، فهذه الفئة الاخيرة ووسائل الاعلام والجمهور يدرسون اثر النشاط الحكومي على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ويقدرون الخيارات السياسية المتاحة للحكومة .

٥. مساعدة المستخدمين على تحديد فيما اذا قد فعلت الحكومة ما قالت ستفعله وتكاليف انشطتها.

ان وسائل الاعلام والجمهور تقوم بمقارنة ما فعلته الحكومة مع ما قالت ستفعله ، وان هذه المقارنات يتم اجراؤها من قبل السياسيين ايضا خلال الخطب والمناقشات في الهيئة التشريعية. ان الاقتصاديين والمحللين السياسيين وجماعات المصلحة الخاصة ووسائل الاعلام والجمهور يحللون ويدرسون تكاليف وتفاصيل الانشطة الحكومية وتخصيص الموارد الحكومية إلى انواع مختلفة من الاستخدامات .

ولقد حدد GASB أهداف الإبلاغ المالي في بيان المفاهيم رقم (١) بعنوان "Objectives of Financial Reporting" الصادر منه في ايار عام ١٩٨٧ بثلاثة أهداف رئيسة هي :

:(www.Rutgers/edu/accounting/raw/gasb/st/concepts/gconsum١.htm)

١. يجب أن يساعد الإبلاغ المالي في انجاز الواجبات الحكومية وجعله فيما بعد قابل للمساءلة من قبل الجمهور ، وكذلك يجب أن يُمكن المستخدمين من اجراء تلك المساءلة وذلك من خلال :

أ . تقديم المعلومات لتحديد هل أن ايرادات السنة الحالية كانت كافية للدفع لقاء خدمات السنة الحالية .

ب. توضيح ما اذا كانت الموارد قد تم الحصول عليها واستخدامها وفقاً لموازنة الوحدة المعتمدة قانوناً ، وتوضيح المطابقة للمتطلبات القانونية أو التعاقدية الاخرى ذات العلاقة حالياً.

ج. تقديم معلومات لمساعدة المستخدمين في تقييم جهود الخدمة والتكاليف والانجازات للوحدة الحكومية .

٢. يجب أن يساعد الإبلاغ المالي المستخدمين في تقييم نتائج العمليات السنوية للوحدة الحكومية ، وذلك من خلال :

أ . تقديم معلومات عن مصادر واستخدامات الموارد المالية .

ب. تقديم معلومات عن كيفية تمويل الوحدة الحكومية لانشطتها وكيفية مقابلة احتياجاتها النقدية.

ج. تقديم المعلومات الضرورية لتحديد ما اذا كان وضعها المالي قد تحسن ام انحرف نتيجة لعمليات السنة المالية .

٣. يجب أن يساعد الإبلاغ المالي المستخدمين في تقييم مستوى الخدمات التي يمكن أن تجهزها الوحدة الحكومية ومقدرتها على مواجهة التزاماتها في تاريخ استحقاقها ، وذلك من خلال :

أ . تقديم معلومات عن وضعها المالي وحالتها .

ب. تقديم معلومات عن مواردها المادية ومواردها غير المالية الاخرى التي يمكن الاستفادة منها إلى ما بعد السنة الحالية ، بما فيها المعلومات التي يمكن أن تستخدم لتقييم المنافع والخدمات المحتملة لهذه الموارد .

جـ. الافصاح عن القيود القانونية والتعاقدية على الموارد وخطر الخسارة المحتملة للموارد .(علي،٢٠١٩)

الفصل الثاني

المبحث الثالث: مسؤولية مراقب الحسابات عن الأخطاء والغش

١. المسؤولية القانونية لمراقب الحسابات للطرف الثالث

لقد نالت - وما تزال - قضية تغيير وعزل مراقبى الحسابات اهتماما كبيراً من أوساط المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة ولاسيما فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لما لهذه القضية من تأثير مهم على استقلال مراقب الحسابات ، حيث يؤدى ذلك إلى التساهل فى أداء عملية المراجعة مما ينجم عنه انخفاض جودة خدمات المراجعة، وبالتالى عدم جودة ومصداقية التقارير الصادرة عنها، ومن ثم تزداد حالات إخفاق المراجعة وتتفاقم مشكلة الدعاوى القضائية.(علي،٢٠٠٤)

وتزداد المشكلة تعقيدًا فى الدول النامية نظرًا لحداثة هذه المهنة، ونقص الوعى بأهميتها، فضلاً عن عدم شمول التشريعات الأساسية التى تنظمها؛ مما يؤدى إلى جعل عملية التغيير عملية غير خاضعة لمعايير، ولهذا كان من الضرورى وضع ضوابط تهدف إلى منع التعسف فى ممارسة حق التغيير لمراقب الحسابات من جانب الإدارة، وتحمى مراقب الحسابات وتوفر له بيئة عمل خالية بقدر الإمكان من الضغوط على استقلاله الذهنى والمهنى

وقد أدت كثرة حالات تغيير مراقبى الحسابات إلى اهتمام الجهات الحكومية والمهنية بهذه الظاهرة، من ذلك هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية SEC أصبح لديها حساسية من قضية الخلافات بين مراقب الحسابات والعميل، كما أنها أكدت سعيها للتعرف على الأسباب المتعلقة بتغيير المراقب بدقة بالغة من أجل الصالح العام، ولذلك أصدرت SEC سلسلة من التشريعات التى تهدف إلى منع ظاهرة تسوق الرأى (ويقصد به رغبة المنشأة فى الانتقال إلى مكاتب المراجعة الصغيرة حتى يكون هناك تساهل فى أداء عملية المراجعة والتغاضى عن بعض التحفظات في التقارير)، وذلك من خلال الإفصاح الفورى عن تغييرات مراقبى الحسابات والخلافات الفنية مع المراقب السابق.

ورغم أن الدراسات فى مجال تغيير مراقب الحسابات قد تبنت العديد من العوامل المسببة لتغيير مراقب الحسابات، إلا أن هناك العديد من الاعتبارات غير المعلنة من جانب الإدارة

والتى تؤثر على هذا القرار، والهدف من ذلك تعظيم مصالحها المتعارضة مع مصالح الفئات المستخدمة للتقارير المالية فى الأجل القصير، خصوصًا وأن إدارات هذه المنشآت لا تفصح غالبًا عن الأسباب الحقيقية التى دفعتها إلى تغيير مراقب الحسابات بآخر، ويؤكد هذا ما انتهت إليه التحقيقات فى أشهر واقعة إفلاس فى الولايات المتحدة الأمريكية لشركة إنرون من وجود تواطؤ بين إدارة المنشأة ومكتب المراجعة الذى تعاملت معه المنشأة لفترة زادت عن خمسة عشر عامًا.

وعلى الرغم من أن التشريعات فى معظم دول العالم ومنها مصر تقضى بأن سلطة تعيين وعزل مراقب الحسابات هى اختصاص أصيل للجمعية العمومية، إلا أن الواقع العملى يثبت أن هذا الأمر يتم عادة بناء على اقتراح من إدارة المنشأة وغالبًا ما توافق الجمعية العمومية عليه، مما يجعل قرار تعيين وتغيير مراقب الحسابات يكاد يكون من الناحية العملية من سلطة إدارة شركات المساهمة.(السالم،٢٠١٩)

٢. المسؤولية المهنية لمراقب الحسابات

مع تزايد حالات تغيير مراقبى الحسابات وما قد ينتج عنه فى النهاية من انخفاض فى جودة المراجعة، وتأثيره على المستخدمين النهائيين، فإنه كان لازمًا ظهور قاعدة توضح العلاقة بين مراقب الحسابات وإدارة شركات المساهمة ومجالس إدارتها، وكذلك العمل على تنظيم آليات تغيير مراقبى الحسابات. وقد اهتمت المنظمات المهنية بذلك وأصدرت ما يسمى بـ "حوكمة الشركات."

ويطلق أحيانا على هذا النوع من الغش غش الإدارة، لأنه يشمل التلاعب في السجلات المحاسبية أو المستندات المؤيدة إما بالحذف المتعمد للعمليات المالية أو بعدم الإفصاح الكافي والمناسب أو عن طريق إساءة التطبيق المتعمد للمبادئ المحاسبية. ويواجه مدققوا الحسابات نوعا من الصعوبة في اكتشاف هذا النوع من الغش بسبب تجاوزات الإدارة للتعليمات واختراقها لنظام الرقابة الداخلية ومحاولة الإدارة إخفاء هذا النوع من الغش.

ويشمل هذا النوع عمليات سرقة أصول الشركة واختلاسها واستخدامها لغير الغايات المخصصة لها، وفي بعض الأحيان يطلق على هذا النوع غش الموظفين.

أما **الخطأ** فقد عرفته المعايير بأنه العمل أو الاجراء غير المتعمد والذي يؤدي الى حصول تحريف في البيانات المالية. وقد تشمل الأخطاء الأمور التالية: (حمدان،٢٠١٤)

١- الخطأ الكتابي أو الحسابي في الدفاتر والسجلات.

٢- السهو أو التفسير الخاطئ للحقائق.

٣- التطبيق الخاطئ للسياسات المحاسبية.

وأياً كان نوع الغش فان مسؤولية المدقق عن اكتشافه تقتصر في التخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بشكل مناسب من أجل الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من التحريفات المادية. والتأكيد المعقول لا يعني أن المدقق يكون ضامناً لدقة القوائم المالية، ولكنه يمارس مهاراته وحكمه المهني من أجل التوصل إلى درجة من التأكيد لطمأنة مستخدمي البيانات المالية.

إذن المسؤولية الأساسية عن منع واكتشاف الأخطاء والغش تقع على عاتق الأدارة، وذلك عن طريق تصميم نظام رقابة داخلية يأخذ بالاعتبار جميع مقومات النظام المتعارف عليها، وأن توفر الضمانات التي تؤدي إلى تطبيق هذا النظام بشكل كفؤ وفعال بحيث يؤدي إلى منع حصول الأخطاء والغش ويؤدي إلى اكتشافها إذا حدثت فعلاً.

أما بالنسبة للمدقق الخارجي فان مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش تنحصر في قيامه -خلال مرحلة التخطيط - بتقييم مخاطر إمكانية حدوث أخطاء أو غش بحيث يؤدي إلى حصول تحريف متعمد في البيانات المالية، وبالتالي علية أن يقوم بتصميم إجراءات تدقيق مناسبة من أجل الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من أية إنحرافات مادية، وإذا ما تم إكتشاف انحرافات سواءً كانت ناتجة عن الأخطاء أو الغش فانه يقوم بالاتصال بالادارة لابلاغها بذلك ومناقشة الأمر معها وأن يتاكد من أنه تم اتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح ما حصل، وأن يدرس مدى تأثير ذلك على تقريره. ولا بد من الاشارة هنا إلى ما تم ذكره في أهداف التدقيق بان المدقق ليس ضامناً ولا مؤمناً بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء والغش وحتى المادي منها، وإنما هو يقوم بدور المهني الحذر ويبذل العناية المهنية المعقولة ويكون مسؤولاً ضمن هذه الحدود. وعلى المدقق أن

يأخذ بعين العوامل التي تشـــكل مخاطر الغش والتي تؤدي إلى ارتكاب الغش إذا توافرت جميعها.

٣. مسؤولية المراقب الحسابات عن الأخطاء والغش

١- الحوافز والضغوطات Incentives / Pressures

لا بد من وجود حوافز أو ضـــغوطات تقود الادارة إلى التلاعب في البيانات المالية، حيث أن عدم تمكن الادارة من تحقيق الأهداف سـواءً فيما يتعلق بمسـتوى معين من الأرباح أو المبيعات أو نســـب مالية معينة، قد يدفع الادارة للتلاعب في البيانات المالية. وكذلك فيما يتعلق بالعاملين الذين لديهم ظروف مالية سيئة ويتعرضون لضغوطات.

٢- الفرص Opportunities

والتي تعني توافر ظروف معينة من شـأنها أن تجعل عملية ممارسـة الغش عملية ممكنة. فعلى مسـتوى الادارة، فإن اسـتخدام التقديرات على مسـتوى واسـع في البيانات المالية، واستخدام السياسات المحاسبية المختلفة، ووجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، يوفر الظروف التي تسـهل عملية القيام بالتحريفات في البيانات المالية. وعلى مسـتوى إسـاءة اسـتخدام الأصـول، فإن عدم الفصـل المناسـب بين المهام المتعارضـة، وضـعف الرقابة الداخلية، يفتح المجال أمام العاملين للقيام بالتلاعب بالأصول واساءة استخدامها.

٣- القيم والاتجاهات Attitudes / Rationalization

إن اتجاهات الادارة وقيمها ذات العلاقة بالرقابة وأداب الســـلوك يمكن أن تجعل العاملين يبررون عمليات اختلاس الأصول وإساءة استخدامها.

ومن أجل تقييم هذه المخاطر فعلى المدقق أن يقوم بتنفيذ بعض الاجراءات التي تساعد في ذلك، والتي تشمل قيامه باخضاع كافة البيانات التي يحصل عليها للاستفهام العقلي وذلك من خلال النظرة الموضوعية الناقدة، التي لا تفترض سوء النية مسبقاً ولا تفترض حسن النية. ويقوم المدقق بالتقييم الناقد لكافة أدلة التدقيق والتواصـــل مع فريق التدقيق لتدارس الحالات الممكنة التي تثير الشـبهات أو التي توفر الفرص والحوافز للقيام بعملية الغش أو التي تؤدي إلى إيجاد بيئة تسهل عملية تبرير الغش. كذلك فإن المدقق يقوم بالاستفسارات

من الادارة والقيام بالاجراءات التحليلية. وإذا ما تبين له وجود مؤشـــرات عن الغش أو الأخطاء فانه يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١- نوع الغش أو الخطأ الممكن حدوثه بناء على المؤشرات التي تم ملاحظتها.

٢- درجة احتمال الحدوث.

٣- درجة مادية الغش أو الخطأ وامكانية تاثيره على البيانات المالية.

وبناء على هذه الاعتبارات فانه قد يقوم بتعديل إجراءات التدقيق وتوسـيع حجم العينة من أجل الخروج بنتيجة مناسبة عن مدى وجود إنحرافات مادية.(السلمان،٢٠١١)

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تم دراستها، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من مدققي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية والدوائر الحكومية وعددهم (٨٣) مدقق.

عينة الدراسة :

تم استخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع (٨٣) استبانة على عينة الدراسة وقدتم استرداد ٥٠ استبانة بنسبة (٦٠%).

خطوات بناء الاستبانة:

تم إعداد أداة الدراسة لمعرفة ما تأثير المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، وتم اتباع الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

١- الاطلاع على الأدب المحاسبي و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

٢- استشارت الباحثين عدداً من أساتذة الجامعات العراقية في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.

٣- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.

٤- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

٥- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية ثم تم عرضها على العديد من الأساتذة من ذوي اختصاص المحاسبة والتدقيق والإحصاء .

أداة الدراسة:

تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: عبارة عن المعلومات العامة عن المستجيب (العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من ٢٦ فقرة، موزعة على ٣ مجالات:

المجال الأول: يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، ويتكون من (١٠) فقرات.

المجال الثاني: يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ، ويتكون من (١٠) فقرات.

المجال الثالث: توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية المشاكل والعوائق التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية، ويتكون من (٦) فقرات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان

جدول رقم (٢) درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

تم اختيار الدرجة (١) للاستجابة " منخفضة جداً وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو ٢٠% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

١-صدق المحتوى:

عرض الباحثين الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من المتخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء. وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية

صدق المقياس:

أ- الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ب- الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

٢- ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي

يوضح جدول رقم (٣) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (٣)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
١.	يتوافر لدى مدقق الحسابات معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ.	.٦١٦	*٠,٠٠٠
٢.	تعمل مكاتب التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.	.٧٧٠	*٠,٠٠٠
٣.	يحرص مكتب التدقيق على الاهتمام بتطوير أداء المدققين للرفع من كفاءتهم المهنية.	.٧٤٩	*٠,٠٠٠

٤.	يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن عمليات التلاعب المتعمدة في القوائم المالية محل التدقيق.	.٦١٣	*٠,٠٠٠
٥.	يتم عمل الاختبارات اللازمة وفقاً للأصول المهنية لأغراض زيادة قدرة المدقق على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.	.٦٢٦	*٠,٠٠٠
٦.	يعمل مكتب التدقيق على تدريب مدقق الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	.٧٩١	*٠,٠٠٠
٧.	يوجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية.	.٤٩٩	*٠,٠٠٠
٨.	تحري عملية تقييم مستمرة ذاتياً لأداء المكتب لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.	.٧٥٩	*٠,٠٠٠
٩.	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والخطأ.	.٧٩٣	*٠,٠٠٠
١٠.	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرته على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية.	.٤٧٦	*٠,٠٠٠

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥= α.

يوضح جدول (٣) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر لدى مدققوالحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ"والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية α=٠.٠٥ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (٤)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
١.	كبر حجم مكاتب التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الغش والخطأ.	.٣٧١	*٠,٠٠٤
٢.	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المدققين المؤهلين علمياً.	.٥٧٣	*٠,٠٠٠
٣.	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المدققين المؤهلين مهنياً	.٥٧٧	*٠,٠٠٠
٤.	يشجع مكتب التدقيق مدققي الحسابات لحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الاختصاص.	.٦٥٤	*٠,٠٠٠
٥.	يعمل مكتب التدقيق على زيادة قدرات وكفاءات المدققين لديه من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة لصقل وتنمية خبراتهم باستمرار	.٥٥٤	*٠,٠٠٠
٦.	يمكن لمدقق الحسابات الاستعانة ببعض موظفين المنشاة (التي هي محل التدقيق) وممن تتوافر لديهم الخبرة الكافية والتأهيل المناسب لزيادة قدرته في اكتشاف الغش والخطأ.	.٥٦٠	*٠,٠٠٠
٧.	يعمل مكتب تدقيق الحسابات على الاستعانة ببعض الخبرات الاستشارية لزيادة قدرته على اكتشاف الغش والخطأ.	.٦٣٠	*٠,٠٠٠
٨.	يتم تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم السابقة وقدرتهم الذاتية.	.٦٠٨	*٠,٠٠٠
٩.	توافر الخبرة الكافية لدى مدقق الحسابات في نوع الصناعة التي يمارسها وتنتمي إليها منشأة العميل محل التدقيق يساعده في اكتشاف الغش والخطأ.	.٤٥٤	*٠,٠٠٠
١٠.	يراعي مكتب التدقيق الاحتفاظ بمدققين من ذوي الخبرة العالية والكفاءة المهنية اللازمة.	.٥٨١	*٠,٠٠٠

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥= α.

يوضح جدول رقم (٤) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبارT للعينة الواحدة، اختبارT للعينتين مستقلتين، التباين الأحادي- ذو الاتجاه الواحد) وتعتبر هذه الاختبارات مناسبة إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

فإذا كانت ٠,٠٥ < Sig) Sig أكبر من ٠.٠٥) (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى ٣، أما إذا كانت ٠ > ٠.٥Sig (Sig أقل من ٠.٠٥) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. يلتزم مدققو الحسابات المزاولين للمهنة في العراق بتدقيق القوائم المالية وفق معايير المتطلبات القانونية للبيئة الفلسطينية التي تفرض تنسجم مع التدقيق الدولية، وهذه النتيجة تدقيق الشركات المساهمة العامة وفق معايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف التحريفات والتلاعبات بالقوائم المالية.

٢. يتوفر لدى مدققي الحسابيات المزاولين للمهنة في العراق الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء تأدية عملهم مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

٣. يلتزم مدققو الحسابات المزاولين للمهنة في ا بالتخطيط السابق لعملية التدقيق وهذا لما له أثر واضح على قدرة المدققين في اكتشاف الغش والخطأ.

٤. يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥>) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابت في اكتشاف العش والخطا في القوائم الملية وفقا لمعايير المراجعة الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

التوصيات :

١- الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب التدقيق لتحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في دنيا الأعمال.

٢- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في التقارير المالية، وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بآرائهم وبعدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج الأعمال للمنشآت.

٣- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بدراسة معمقة لقضايا الغش والخطأ السابقة للتعرف على الطرائق والأساليب المستخدمة في ذلك، ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المدقق اتباعها في معالجة هذه القضايا، والتي على أساسها تحدد مسؤوليته..

٤- ضرورة أن تمارس جهات الرقابة والإشراف دورها المنوط بها في الرقابة على المهنة ووضع التشريعات الكفيلة لمنع الغش والخطأ في القوائم المالية، وكذلك تطبيق الجزاءات على من يرتكبها.

٥- ضرورة فرض آليات معينة من قبل هيئة الأوراق المالية لرقابة جودة أداء مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة ومدى انسجام آليات التدقيق مع معايير التدقيق الدولية.

المصادر والمراجع :

المصادر العربية :

القران الكريم

١. سليمان ، محمد مصطفى ، " تحسين اداء العاملين و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٦ .

٢. الشماع، خليل محمد، وحمود، خضير كاظم،(نظرية المنظمة)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

٣. حميدات، هادي، (٢٠١٢)، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٤. أمين، أحمد حلمي، (٢٠٠٤)، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. علي، حلمي، (٢٠١١)، تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولي قواعد أخلاقيات المهنة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٦. علي، حسين أحمد، والقاضي، حسين يوسف، (٢٠١٩)، مراجعة الحسابات المتقدمة: الإطار النظري والإجراءات العملية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

٧. حمودي، علي عبد القادر، (١٩٨٩). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، عمان.

٨. الصبان، محمد سمير، وهلال، عبد الله، (٢٠٠٠)، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، مصر.

٩. عبد الله، خالد أمين، (٢٠١٦)، عالم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٠. عثمان، عبد الرزاق محمد، (١٩٩٩)، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

١١. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٥)، المراجعة الدولية وعولمة رأسمال، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٢. الواردات ، خلف عبد الله ، " التدقيق الداخلي في أطار تحسين اداء العاملين " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر ٢٠٠٥ .

١٣. سليمان ، محمد مصطفى ، " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٦ .

١٤. الواردات ، خلف عبد الله ، " التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر ٢٠٠٥ .

١٥. خليل ، عطا الله وارد ، " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمية المؤسسية " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر ٢٠٠٥ .

١٦. حماد ، طارق عبد العال ،" التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

١٧. سلطان ، عطية صلاح ، " دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لاغراض أستمرار المنشأة " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر ٢٠٠٥ .

١٨. خليل ، عطا الله وارد ، " الدور المتوقع للتدقيق المحاسبي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمية المؤسسية " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر ٢٠٠٥ .

١٩. حماد ، طارق عبد العال ،" التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

٢٠. سلطان ، عطية صلاح ، " دور لجان المراجعة في دعم تحسين اداء العاملين لاغراض أستمرار المنشأة " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر ٢٠٠٥ .

٢١. السالم، مؤيد سعيد، وحرحوش، عادل صالح، (إدارة الموارد البشرية)، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٢٢. السعد، مسلم، الغالبي، طاهر، (السياسات الإدارية: المفهوم والصياغة والحالات الدراسية)، البصرة، دار التب للطباعة والنشر، ط١.

٢٣. طلبه، علي، (٢٠٠٦).(تطور الفكر التنظيمي)، الكويت، وكالة المطبوعات.

٢٤. قيصر، مصطفى نجيب، (إدارة الموارد البشرية، إدارة الافراد) ، الشروق للدعاية والنشر، ٢٠١٠.

المصادر الأجنبية :

١. Mautz R.K., Sharaf H.A.,(٢٠١٠), The Philosophy of Auditing, American Accounting Association Monograph No. ٦, American Accounting Association, Sarasota, FL .

٢. Dana, T. &Larry, M. A. (٢٠٠٣). The evolution of auditing٢. An analysis of the historical development.

Jonural of (١٢) Modern Accounting and Auditing, ٤